

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السابعة والثلاثون

فيينا، 26-28 أيار/مايو 2021

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023

مجلس التنمية الصناعية

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، 12-15 تموز/يوليه 2021

صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023

مقترحات من المدير العام

تتضمن هذه الوثيقة مقترحات بشأن مستوى صندوق رأس المال المتداول والأغراض المأذون باستخدامه فيها لفترة السنتين 2022-2023، وتفيد عن حالة الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

أولاً - مقدمة

- 1- يقضي البند 4-5 (أ) من النظام المالي بأن توصي لجنة البرنامج والميزانية مجلس التنمية الصناعية بمقدار صندوق رأس المال المتداول وأغراضه.
- 2- وإزاء عدم وجود تفويض باقتراض أموال من مصادر خارجية، يوفر صندوق رأس المال المتداول مصدراً نقدياً حيوياً من أجل وفاء المنظمة بالتزاماتها المالية عندما لا تتوافر إيرادات كافية من الاشتراكات المقررة بسبب تأخر الدول الأعضاء في سداد اشتراكاتها أو عدم سدادها لتلك الاشتراكات.
- 3- وينص البند 4-5 (ب) من النظام المالي على أن "يكون مصدر أموال الصندوق سلفاً يقدمها الأعضاء بما يتناسب مع جدول الأنصبة الذي يقرره المؤتمر لاشتراكات الأعضاء في الميزانية العادية. وتفيد هذه السلف لحساب الدول الأعضاء التي دفعتها".



**ثانياً - فترة السنتين 2020-2021**

4- قرر المؤتمر العام، في مقرره م ع-18/م-12، أن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2020-2021 عند مستوى 7 423 030 يورو وأن تظل الأغراض المأذون بأن تستخدم لها أموال الصندوق أثناء فترة السنتين 2020-2021 على ما كانت عليه في فترة السنتين 2018-2019، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرر م ع-2/م-27. وتبعاً لذلك، أذن المؤتمر للمدير العام بأن يقدم سلفاً من الصندوق أثناء فترة السنتين 2020-2021 لما يلي:

"1" ما قد يلزم من مبالغ لتمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات؛ على أن تُردَّ المبالغ المستلفة عن هذا الطريق حالما تتوافر لهذا الغرض إيرادات متأتية من الاشتراكات؛

"2" ما قد يلزم من مبالغ لتمويل النفقات الطارئة والاستثنائية، فيما عدا أي نفقات يُتَّصَد بها التعويض عن أية خسائر ناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف؛ وعلى المدير العام، بالنسبة للمبالغ المقدمة كسلف لتلك الأغراض، أن يدرج في تقديرات الميزانية الاعتمادات اللازمة لردّها إلى صندوق رأس المال المتداول".

5- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت حالة الصندوق كما يلي:

السلف المقدمة من الدول الأعضاء:	7 397 109 يورو
السلف غير المسدّدة:	25 921 يورو
صندوق رأس المال المتداول:	7 423 030 يورو

**ثالثاً - المقترحات لفترة السنتين 2022-2023**

6- يُقترح الإبقاء على المستوى الحالي لصندوق رأس المال المتداول، البالغ 7 423 030 يورو، والأغراض المأذون باستخدام الصندوق فيها أثناء فترة السنتين 2022-2023 على ما كانت عليه في فترة السنتين 2020-2021، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرر م ع-2/م-27.

7- ويفترض المدير العام أن معظم الدول الأعضاء ستواصل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بفترة السنتين 2022-2023. غير أن تجديد موارد صندوق رأس المال المتداول ليظل عند مستواه المأذون به يتوقف على مقدار الاشتراكات المتلقاة من الدول الأعضاء. ويُعتبر التجديد المستمر لموارد صندوق رأس المال المتداول أولوية من أولويات المنظمة لضمان الحفاظ على المستويات الدنيا المعقولة للاحتياجات النقدية. ومن شأن هذا أن يتيح استخدام صندوق رأس المال المتداول وفقاً للأغراض الموافق عليها، إذا نشأت حاجة إلى ذلك.

**رابعاً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه**

8- لعل اللجنة تود أن توصي مجلس التنمية الصناعية باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالوثيقة IDB.49/7-PBC.37/7؛

(ب) يوصي بأن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023 عند مستوى 7 423 030 يورو وأن تظل الأغراض المأذون بأن تستخدم لها أموال الصندوق أثناء فترة

السنتين 2022-2023 على ما كانت عليه في فترة السنتين 2020-2021، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرر م ع-2/م-27؛

(ج) يحث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة في أقرب وقت ممكن، بغية تقليل الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لتغطية النقص في تسديد الاشتراكات المقررة".

---